

المقضاء العسكري بحلب

يصدر أحكاماً قاسية بحق بعض المواطنين السوريين

علمت لجان الدفاع عن المحرّيات الديموقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، بأنه وفي تاريخ 2/12/2010 أصدر القاضي المفرد العسكري الثالث بحلب بالدعوى رقم أساس (7108) لعام 2010 حكماً جائراً بالسجن لمدة ستة أشهر، على كل من:

1- عبد الله مسکو بن محمد تولد 1987 من أهالي منطقة عين العرب- محافظة حلب.

2- عزيز خليل بن بركل تولد 1962 من أهالي منطقة عين العرب- محافظة حلب.

3- خليل عيدان مستو تولد 1990 من أهالي منطقة عين العرب - محافظة حلب.

4- بوزان بوزان بن عبد القادر تولد 1958 من أهالي منطقة عين العرب- محافظة حلب.

5- صبحي بركل بن عثمان تولد 1965 من أهالي منطقة عين العرب - محافظة حلب.

6- فايق نبي بن محمد تولد 1971 من أهالي منطقة عين العرب - محافظة حلب.

وذلك بجنحة القيام بأعمال يقصد أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين المطوائف ومختلف

عنصر الأمة... وفق أحكام المادة (307) من قانون العقوبات السوري العام.

يذكر أن هؤلاء المواطنين المستة تم اعتقالهم في 14/2/2010 من قبل الأمن السياسي بحلب، وتم إخراج سبيلهم في 14/8/2010 من قبل المحكمة العسكرية بحلب، وبذلك يكونوا قد أنهوا مدة محكوميتهم.

وكانت محكمة الجنائيات العسكرية بحلب قد أصدرت ب تاريخ 29/11/2010 بالدعوى رقم أساس (903) لعام 2010 أحكاماً جائزة على كل من:

1- دلشير خطيب أحمد - القامشلي - محافظة الحسكة.

2- تورانس هجر - عاموده - محافظة الحسكة، وهمما لا يزالان موضوعين.

وذلك بالسجن لمدة سنة ونصف بعد تعديل الموصف الجرمي من قبل المحكمة، حيث أُسند إليهم جرم القيام بأعمال وكتابات من شأنها تعكير العلاقة مع دولة أجنبية وفق المادة (278) من قانون العقوبات السوري العام بعد أن كانوا متهمين بالانتفاء إلى جمعية سرية تهدف إلى اقتطاع جزء من الأراضي السورية والمحاقها بدولة أجنبية وفق أحكام المواد (267 و 288) من قانون العقوبات السوري العام.

كما حكمت نفس المحكمة وبذات المدعوى على فواز محى الدين حسن من أهالي مدينة عاموده - محافظة الحسكة، بالسجن لمدة سنة، بجرائم التدخل بأعمال من شأنها تعكير العلاقة مع دولة أجنبية وفق أحكام المادة (278) من قانون العقوبات السوري العام. يذكر أن فواز محى الدين حسن كان قد أطلق سبيله في وقت سابق وبقي في السجن أكثر من المدة المحكوم بها.

إن لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية تدين وتسنتنكر بشدة الحكم الصادر بحق المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، وإننا نرى في محاكمتهم والحكم عليهم بالسجن، هو استمرار لانتهاكات الحقوق الأساسية من قبل الأجهزة الأمنية ضد المواطنين المهمتين بالشأن العام، وعلى مدى التدهور في حال حقوق الإنسان في سورية. كما أنها ذكر المسلطات السورية أن هذه الإجراء يصطدم أيضاً بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005، وتحديداً المقررة السادسة بشأن عدم التقيد بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أثناء حالة الطوارئ (المادة 4) وبشكله هذه الحقوق ومن بينها المواد 9 و 14 و 22.

إننا في ل.د.ح نطالب الحكومة السورية بوقف محاكمة المواطنين السوريين أمام القضاء العسكري، بما أنه يشكل انتهاكاً مستمراً لحقهم في محاكمة عادلة. وجدير بالعلم أن القضاء العسكري هو قضاء مختص قانوناً بالجرائم التي نص عليها قانون العقوبات العسكرية، أي يختص النظر بالجرائم التي يرتكبها العسكريون بما يتعلق بإدخالهم بمهاماتهم وتنفيذ الأوامر والتعليمات العسكرية

فقط ، ولكن المحاكم المعرفى بموجب قانون الطوارئ مدّ اختصاصها استثنائياً لتشمل كافة المدعواوى التي يكون طرفاً فيها عنصر عسكري حتى لو كان الجرم منصوص عليه في قانون العقوبات العادى كما شمل اختصاصها دعاوى معينة حتى لو كان أطرافها مدنيين ، ويمكن للحاكم المعرفى بموجب قانون الطوارئ إحالة أي دعوى أمام القضاء العسكري للنظر فيها ، وأننا نبدي قلقنا البالغ من استمرار هذه الآليات التي تمارس في القضاء و التي تحمل دلائل واضحة على عدم استقلاليته و حياديته و تبعيته للأجهزة التنفيذية ، مما يشكل استمراً في انتهاء الحكومة السورية للحربيات الأساسية واستقال القضاة التي تضمنها المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعت وصادقت عليها الحكومة السورية ، وإن هذه الإجراءات تخل بالتزاماتها الدولية وتحديداً بموجب تصديقها على المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليه سورية بتاريخ 2141969 ودخل حيز النفاذ بتاريخ 2331976 وبشكل أخص المادة 4 والمادة 14 والمادة 19 من هذا المعهد . كما نعود ونؤكّد على ضرورة المตّزام الحكومة السورية بكلّ اتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعت وصادقت عليها.

دمشق في 6122010

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة